الأنباء
الاربعاء 4 فبراير 2015

اللجنة خصصت جلسة 12 مارس لمناقشة التأخر الحكومي في تنفيذ القوانين

الزلزلة: «الأولويات» حددت جدول الجلسة المقبلة بإقرار «محكمة الأسرة» وإنشاء شركة للمواشي ومرسوم «البلدي» والخطتين الخمسية والسنوية

كامل العوضي وعبدالله التميمي ود.يوسف الزلزلة ومبارك الحريص خلال اجتماع لجنة الأولويات

هند الصبيح ود.علي العمير والشيخ محمد العبدالله خلال الاجتماع

مناقشة ملاحظات «المحاسبة» على أداء الجهات الحكومية الخميس المقبل

حددت لجنة الأولويات بالاتفاق مع الفريق الحكومي يوم الخميس الثاني عشر من مارس المقبل موعدا للجلسة الخاصة لمناقشة التأخر الحكومي في تنفيذ القوانين القائم وإصدار اللوائح التنفيذية لبعض القوانين فيما أقرت ان تتم مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة على أداء الجهات الحكومية في جلسة يوم الخميس المقبل في الثاني عشر من فبراير.

وقال رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة «ان اللجنة عقدت اجتماعها اليوم (امس) بحضور ممثلي الحكومة للاتفاق على جدول الاعمال للجلسة المقبلة لمجلس الأمة وتم الاتفاق على مجموعة من الاقتراحات بقوانين لتكون لها أولوية الاقرار في هذه الجلسة».

وأوضح الزلزلة ان الجلسة المقبلة في بدايتها ستكمل مناقشة تقارير لجنة حماية الاموال العامة وديوان المحاسبة بشأن طلبات التحقيق ومن ثم التصويت عليها بالاحالة للحكومة مبينا انه سيليها بالنسبة للتشريعات وفق ترتيب أولويتها هو المداولة الثانية لقانون محكمة الاسرة الذي اقر في مداولته الأولى وتمت إحالته للتشريعية نظرا لوجود مجموعة من التعديلات عليه من قبل الاخوة الزملاء.

وكشف الزلزلة عن ان اعضاء التشريعية البرلمانية ابلغوا لجنة الاولويات انه حتى اليوم لم يردهم اي تعديل نيابي على القانون، متمنيا من زملائه النواب ممن لديه اي تعديل على قانون محكمة الاسرة تقديمه للجنة التشريعية قبل موعد اقرار بالجلسة المقبلة لتتم اضافته ضمن التقرير.

وتابع الزلزلة كما سيلي هذا القانون كأولوية تشريعية الاقتراحات بقانون بشأن انشاء شركة اخرى للمواشي ثم المرسوم الخاص بتأجيل انتخابات المجلس البلدي وهو مرسوم قديم لم يصوت عليه المجلس ثم سيشرع المجلس بمناقشة مشروع قانون الخطة الخمسية للحكومة لخمس سنوات وكذلك الخطة السنوية.

واستحسن الزلزلة ان يتم تقديم وإعداد الخطة الخمسية والسنوية ومشروع قانون الميزانية العامة للدولة في وقت واحد وبما عكس الميزانية على الخطة وهو يعد انجازا بالنسبة للحكومة.

ومن جهته قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح انه تم الاتفاق مع لجنة الاولويات على جدول الاعمال الذي سيناقش في الجلسات المقبلة. واضاف الوزير العبدالله انه تم التأكيد على الانتهاء من تقارير اللجان ورفعها للمجلس لمناقشتها واقرارها املا كحكومة ومجلس ان نستطيع انجاز ما تم الاتفاق عليه.

قال إن اللجنة ستزور الديوان الأحد لبحث آلية العمل وتذليل العقبات

عبدالصمد: توجه لدى «الميزانيات» برفض ميزانية أي جهة حكومية حال عدم التزامها بملاحظات ديوان المحاسبة

كشف رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد عن وجود تفكير وتوجه جدي لدى اللجنة بعدم الموافقة على ميزانية أي جهة حكومية في حال عدم التزام مسؤوليها بالملاحظات الواردة في ديوان المحاسبة، لافتا إلى أنه في سبيل تحقيق ذلك سيتم تعديل قانون الميزانية بما يتيح بسلخ الميزانية المستقلة والملحقة عن مثيلاتها عند المناقشة والاقرار.

وقال عبدالصمد في تصريح للصحافيين: «إن اللجنة بصدد زيارة ديوان المحاسبة الأحد المقبل لبحث آلية العمل والالتقاء بالمسؤولين لتذليل العقبات التي تحول دون أداء عملها بالشكل المطلوب».

وذكر عبدالصمد: «ان اللجنة لديها تقرير كشف عن تقاعس الجهات الحكومية عن تحصيل المبالغ المحكومة لصالح الدولة والتي تجاوزت قيمتها 170 مليون دينار، مستغربا عدم متابعة الحكومة تحصيل المبالغ واسترجاعها الى خزينة الدولة.

وقال عبدالصمد عقب اجتماع اللجنة مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية لمناقشة الحساب الختامي لسنة 2014/2013 وملاحظات الديوان إن اللجنة تبين لها ما يلي:

1 ـ التأخر في بعض الردود على مكاتبات ديوان المحاسبة يصل البعض منها الى شهرين بحجة سرية المعلومات.

2 ـ كما انه لم يتم حضور ممثل من قبل مكتب الوزير حسبما دعت إليه اللجنة

عدنان عبدالصمد متوسطا النائبين م.عادل الخرافي ود.يوسف الزلزلة

وفقا للدعوة الموجهة الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

3 ـ انعدام وانخفاض معدلات الصرف على بعض الاعتمادات المخصصة بأبواب ميزانية الهيئة لتنفيذ المشاريع المعتمدة لتحقيق أهداف الجهة.

4 ـ بلغت نسبة الوفر في المشاريع الإنشائية 100٪ حيث لدى الهيئة ثلاثة مشاريع انشائية وبررت الجهة ان وزارة الأشغال هي المسؤولة عن تنفيذ المشاريع، إلا أن اللجنة أصرت على أن مسؤولية متابعة تنفيذ المشاريع تقع على الجهة.

5 ـ وفيما يخص أعمال وحدة المشتريات تبين للجنة من خلال مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة الآتي:

ـ وجود مواد تورد دون الاستفادة منها على سبيل المثال (توريد عدد 16 ألف وحدة «قارئ بطاقات» بقيمة 88,000 دينار تم استعمال 20 وحدة فقط).

ـ توريد 8 أجهزة إصدار بطاقات سريعة بقيمة 92,800 دينار تم توريدها سنة 2011 وتم استخدام أربع فقط لفترة قصيرة ثم ردها إلى المخازن مرة أخرى).

6 ـ اتضح للجنة ان الهيئة لديها قصور كبير في الأمور المتعلقة بالتخزين بشكل عام ولا يوجد نظام متابعة من قبل الهيئة كما أن وضع المخازن مزر بشكل عام حسب إفادة ديوان المحاسبة وخاصة أن هذه المخازن تحتوي على أرشفة معلومات المواطنين مما عرض بعضها إلى التلف الجزئي أو بشكل كامل.

7 ـ كما انه تبين للجنة عدم التصرف بالمواد الخارجة عن نطاق الاستخدام قيمتها ما يقارب 194,000 دينار، حيث أفادت الهيئة بانه تم تشكيل لجنة بخصوص هذا الموضوع وانه بصدد الاجتماع اليوم لبحث آلية التصرف بالمواد.

8 ـ وفيما يخص عقود العمالة الخاصة بتوفير مدخلي بيانات عدد 150 وظيفة تبين للجنة الآتي:

ـ ان الموظفين على هذا العقد تختلف عن مؤهلاتهم عن المطلوب بالعقد.

ـ ان المهن المذكورة في الجوازات تختلف عن الموجودة في الإقامة وعن المطلوب في العقد بالإضافة لاختلافها عن طبيعة العمل داخل الهيئة حسب افادة ديوان المحاسبة.

ـ عدم التزام بعض العاملين على هذا العقد بأوقات الدوام الرسمي.

9 ـ تعين موظفين غير كويتيين على العقد الثالث «مستشارين» وهم ليسوا من ذوي الخبرة أو من كبار الفنيين وهذا مخالف لقرار مجلس الخدمة المدنية مما يمنحهم مميزات مالية وعينية لا يستحقونها.

10 ـ عدم شغل بعض الوظائف الإشرافية عدد 26 وظيفة رغم اعتماد الهيكل التنظيمي من 2006.

وقال انه من الجيد من قبل الحكومة عدم التجديد لقياديين لا يلتزمون بتنفيذ الخطة او حتى قبل انتهاء فترة مراسيمهم، مبينا ان هناك من يعمل في جهات حكومية وقد انتهت مراسيمهم.

وقال إن المطلوب والمفروض عدم التجديد ايضا لقياديين لا يقومون بعلاج الملاحظات وتسوية المخالفات.

وأضاف ان هناك توجها في اللجنة لرفض أي ميزانية للسنة القادمة لا يتم اصلاح الاوضاع في الجهة التي تمثلها لأنه بلغ السيل الزبى ولا وفاء بعلاج الأمر خلال السنوات السابقة.

الكندري يشيد باقتراح العوضي تقديم الوقت الصيفي

قال عضو مجلس الأمة النائب فيصل الكندري إن السيمنار التي أقامتها جامعة الكويت بخصوص مشروع قانون تقديم الوقت المقدم من النائب كامل العوضي تحت شعار «المؤشرات الايجابية لتطبيق مقترح التوقيت الصيفي»، تميز بالحرفية العالية والاختصاصية، حيث قدم المتحدثون وجهات نظرهم فيما يخص فكرة المقترح بشكل مهني ومنطقي مستندين الى دراسات وإحصائيات متخصصة أضفت على السيمنار صفة العلمية والتخصص، وأعطت لفكرة المقترح في تقديم الوقت أبعادها الحقيقية وأبرزت فوائدها بشكل علمي واضح وراق، مبينا أن النائب العوضي كان شديد الحرص على إنجاح السيمنار وعرضها بشكل متميز أثار إعجاب جميع من حضرها بشكل شخصي أو عبر موقع اليوتيوب.

وأضاف الكندري أن شكل السيمنار وطريقة العرض ارتقت الى مستوى أهمية الفكرة والمضمون لتعطيها زخما أكبر وتعكس الجهود الكبيرة والجبارة التي قام بها النائب العوضي على مدى أكثر من ثمانية شهور في جمع آراء المختصين ومناقشة الفكرة مع كل الجهات الرسمية المعنية إضافة الى الاطلاع على الآراء الشرعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية من أهل الاختصاص والعلم من الجهات الرسمية من وزارات ومؤسسات أو من أفراد متخصصين كل في مجاله.

كما أوضح الكندري أن فكرة المقترح تحمل في طياتها إيجابيات كثيرة تطول كل نواحي الحياة اليومية للإنسان العادي إضافة الى إيجابياتها على المدى البعيد من الناحية الاقتصادية الوطنية والناحية الصحية والبيئية والتربوية، حيث يستفيد الطلبة من ساعات الدوام المبكر في استنشاق الهواء النظيف واللطيف الحرارة مما يساعدهم على الاستيعاب بشكل أكبر.

وبين الكندري أن تقديم التوقيت سيساهم بشكل مباشر في التخفيف من وطأة الازدحام المروري ويساعد في انسيابية المرور، خاصة أن ارتفاع درجات الحرارة يشكل ضغطا نفسيا على مستعملي الطريق ويشعرهم بالضيق، مما قد يتسبب في حوادث أكثر ويزيد من الانفعالية في القيادة.

وختم الكندري مؤيدا فكرة المقترح بشدة، مؤكدا أن الوقت حان لتقوم الكويت بهذه الخطوة الوطنية الكبيرة بعد أن سبقتها اليها أكثر من مائة دولة حول العالم وهي لا تعاني من درجات حرارة كبيرة مقارنة بما تعانيه الكويت في فصل الصيف.

من جانب آخر، وجه الكندري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة د.عبدالمحسن المدعج بشأن قانون 7/2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة من مجلس مفوضي الهيئة، مطالبا إفادته بالتالي:

1 ـ ما المقصود بالشخص المطلع؟ ومن يعتبر شخصا مطلعا؟

2 ـ وفق رأي الهيئة والمستقر لديها هل يعتبر الاكتتاب بزيادة رأس المال تداولا للأوراق المالية؟

3 ـ ما آليات الإفصاح للشخص المطلع؟

فيصل الكندري

الحمدان: فكرة تقديم الوقت ستساهم إيجاباً في العملية التعليمية

أعرب النائب حمود الحمدان عن إعجابه وتقديره للجهود التي قام بها عضو مجلس الأمة كامل العوضي بخصوص مقترحه بتقديم الوقت ساعتين خلال فترة الصيف من شهر أبريل حتى نهاية سبتمبر من كل عام، لافتا إلى أن طريقة العرض التي تم استخدامها في السيمنار في جامعة الكويت بخصوص فكرة المقترح كانت في غاية الروعة والاحترافية والتكاملية، حيث عرضت من خلال كلمات المتحدثين في كل جوانب المقترح وقدمت الدلائل العملية على أهميتها وفوائدها الكثيرة.

وأضاف الحمدان أنه كان من ضمن حضور السيمنار ولمس تفاعلا من جميع العلماء المتخصصين، وبين الحضور أن مقترح النائب العوضي يشكل فكرة شاملة لكثير من المشاكل التي تعاني منها الكويت مثل الازدحام المروري وارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية بسبب استخدام المكيفات في أوقات الذروة، حيث درجات الحرارة المرتفعة.

وبين أن تقديم الوقت ساعتين سيخفف الضغط على الشبكة الكهربائية لعدم الحاجة إلى التشغيل الأقصى للمكيفات وغيرها من الأدوات الكهربائية المستخدمة في الوزارات والمؤسسات الحكومية من مدارس ومعاهد وجامعات.

كما لفت الحمدان إلى الإيجابيات التي ستعود على البيئة جراء إقرار مشروع قانون تقديم الوقت، حيث سيخفف نسبة الغازات المنبعثة من عوادم السيارات والمكيفات في درجات حرارة عالية جدا، مبينا أن المحافظة على البيئة تعتبر من أساسيات وأولويات الدول المتقدمة والمتطورة.

وأشار الحمدان إلى أن تقديم الوقت سيعود بالفائدة أيضا على الطلبة بمختلف المراحل التعليمية، حيث سيلتقون تعليمهم في أجواء أكثر راحة ونشاطا مما يزيد من فاعلية تحصيلهم العلمي، مطالبا بدعم فكرة النائب العوضي وتأييدها بالأفكار وإثرائها بالمناقشات للوصول إلى أفضل شكل ممكن لتنفيذ مشروع القانون لتعم الفائدة على الجميع ويكون الإنسان المستفيد الأول منه.

حمود الحمدان

الحويلة لتقسيم «الأحمدي التعليمية» إلى منطقتين تعليميتين

دعا النائب د.محمد الحويلة الى تقسيم منطقة الاحمدي التعليمية إلى منطقتين تعليميتين، وذلك في ظل التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية التي تشهدها محافظة الأحمدي وإنشاء مناطق جديدة كمدينة صباح الاحمد والتي من المتوقع لها مستقبلا ان تكون احدى محافظات الكويت، ومنطقة المنقف الجديدة وفهد الاحمد والوفرة السكنية ومدينة صباح الاحمد البحرية وهناك مشاريع اسكانية قادمة مثل الخيران وعريفجان، كذلك الاعداد المتزايدة للكثافة الطلابية والهيئة التعليمية والمساندة والاعداد الكبيرة للمباني بمنطقة الأحمدي التعليمية مقارنة بغيرها من المناطق ذات الكثافة القليلة حيث تعد منطقة الأحمدي التعليمية من اكبر المناطق التعليمية.

د.محمد الحويلة

وأضاف الحويلة ان تقسيم منطقة الاحمدي التعليمية سيحدث نقلة نوعية في عمل وزارة التربية، مؤكدا ان هذا الامر يحتاج الى استعداد مبكر من قبل الوزارة في تجهيز القوى البشرية العاملة والوظائف الاشرافية، موضحا في الوقت نفسه، ان هناك تجربة سابقة ناجحة في تقسيم منطقة حولي التعليمية، واستحداث منطقة مبارك الكبير التعليمية.

وأكد الحويلة ضرورة أن يكون التقسيم متوازنا في عدد المدارس التي تتبع كل منطقة تعليمية على حدة، كذلك يستوعب ما يستجد من مبان مدرسية مستقبلا، حيث تشتمل منطقة الاحمدي التعليمية على 165 مدرسة، يدرس بها 84 الفا و105 طلاب وطالبات بواقع 510 طلاب وطالبات في كل مدرسة، في حين تضم الهيئة التدريبية 12 الفا و815 معلما ومعلمة، و1212 من العاملين بالمنطقة التعليمية.

وأشار الحويلة إلى أن المباني المدرسية في محافظة الأحمدي تتركز في 13 منطقة سكنية فقط من اجمالي مناطق الأحمدي السكنية، وخلال السنوات المقبلة سيتم إنشاء مبان مدرسية جديدة منها ثماني مدارس في كل منطقة من مناطق العقيلة والوفرة وعلي صباح السالم بالإضافة الى إنشاء مدينة صباح الأحمد التي سيتم بناء 48 مدرسة بها، ونظرا لارتفاع أعداد المباني المدرسية والطلبة والهيئة التعليمية واعداد العاملين في منطقة الاحمدي التعليمية أصبح من الضروري تقسيم منطقة الأحمدي التعليمية إلى منطقتين ورفع كفاءة الخدمات التعليمية في المنطقة كي تتناسب مع الاعداد الاضافية للمباني المدرسية في المستقبل.